

مخاوف جزائرية من ارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية

انهيار العملة المحلية وتقلص فرص العمل يعمقان الاحتقان الاجتماعي

تكشف تصريحات المسؤولين الجزائريين عن عمق مخاوف الحكومة من الارتفاع القياسي في نسبة البطالة وتدهور القدرة الشرائية، في ظل ضغوط كورونا على مختلف مفاصل الاقتصاد، وإشكاليات أخرى تتعلق بالاحتكار، ما تسبب في اختلال السوق.

صابر بليدي
صحافي جزائري



الوجستية، وانخفاض الدينار، وإن وزارة التجارة تراقب يوميا تطورات الأسعار وتتخذ الإجراءات اللازمة ضد المضاربين.

غير أن فاعلين آخرين في المجال التجاري، على غرار جمعية التجار والحرفيين وجمعية حماية المستهلك، ذهبوا إلى سرد عوامل أخرى، كالاختكار والتلاعب وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل سلة العملات الصعبة خلال الأسابيع الأخيرة.

وصرح رئيس جمعية التجار والحرفيين طاهر بولنوار في اتصال لـ"العرب"، بأن "السوق الاستهلاكية تشهد ارتفاعا ملحوظا في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، ونتيجة لتضرر الاقتصاد الوطني بجملة من العوامل، على غرار الوضعية التي أفرزتها حملة الحرب على الفساد المفتوحة في البلاد، وهو الأمر الذي أدى إلى شلل العديد من المصانع وخلق نوع من الندرة في الوفرة، فضلا عن تعطل الحركة التجارية بسبب وباء كورونا، وتراجع قيمة العملة المحلية".

ورمى رئيس جمعية حماية المستهلك مصطفى زبيدي، الكرة في مرمى وزارة التجارة، واتهمها بـ"الفشل في احتواء أزمات موروثية عن المنظومة السابقة، كما هو الشأن بالنسبة لتوزيع حليب الأكياس، وعدم القدرة على التحكم في الأسعار، وأن حجة تراجع قيمة العملة غير كافية لتبرير ارتفاع أسعار الماء المعبا في القوارير، لأن المنتج محلي ولم يطرأ أي تغيير في سعر مواده الأولية".

وذهب رئيس فيدرالية الصناعات الغذائية خالد بلبل، إلى أن "ارتفاع أسعار العجائن الغذائية المسجل في الأونة الأخيرة يعود إلى الاحتكار، الذي يمارسه بعض المتعاملين بغرض مضاعفة أرباحهم".

وأكد أن "بعض المتعاملين، وأمام غلق بعض المصانع بسبب تورط أصحابها في قضايا مع العدالة، وجدوا أنفسهم وحدهم في السوق وهو ما خلق نوعا من الاحتكار، استغلوه لمضاعفة أرباحهم في هذه الفترة من خلال قانون العرض والطلب".

ودعا وزير التجارة، إلى ضرورة تكثيف المراقبة والمعاقبة من أجل حماية

الجزائر - جهزت الحكومة الجزائرية بتوجيه من تداعيات مؤشري البطالة وتراجع القدرة الشرائية في البلاد، بسبب التراجع المطرد لقدراتها المالية في ظل الأزمة الاقتصادية وإفرازات جائحة كورونا.

واعترف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعبوب، ووزير التجارة كمال رزيق، بتقلص فرص التشغيل، وارتفاع سعر العديد من المواد الاستهلاكية.

وأكد وزير التجارة، في ندوة صحافية عقدها على هامش جلسة مساهلة النواب لبعض الوزراء، في الغرفة الثانية من البرلمان (مجلس الأمة)، أن "ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية راجع أساسا إلى ارتفاع الأسعار العالمية والتكاليف اللوجستية".

كمال رزيق

جائحة كورونا تسببت في ارتفاع أسعار تكاليف المواد الأولية



طاهر بولنوار

السوق تشهد ارتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الاستهلاكية



وأضاف رزيق "جائحة كورونا تسببت في ارتفاع أسعار تكاليف المواد الأولية على المستوى العالمي والتكاليف اللوجستية وانخفاض قيمة الدينار"، مشددا على أن "أسعار المواد الأساسية لم ترتفع خاصة، بفضل المراقبة اليومية لمصالح الوزارة".

وتابع "لم تطرأ أي زيادة في أسعار المواد الأساسية، لكن الزيادة في أسعار بعض المواد الأخرى تعود أساسا إلى ارتفاع الأسعار العالمية، وارتفاع التكاليف



كيف حلق سعرها إلى هذا الحد

المناصب المتوفرة، فضلا عن تشجيع بعض الهيئات والإدارات بالعنصر البشري". وكان رئيس الوزراء عبدالعزیز جراد قد اعترف في أغسطس 2020 بأن البلاد تعاني من تعاضد وضع اقتصاديا صعبا غير مسبوق، ناتجا عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة كورونا.

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، ما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنويع الموارد، فضلا عن كون الخطط الحكومية لا تتناسب مع الظروف الراهنة، رغم حالة التفاؤل التي يبثها المسؤولون بين الفينة والأخرى.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سوف يشهد الاقتصاد الجزائري انكماشًا نسبيته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة.

وزادت الوضعية الاستثنائية التي تعيشها البلاد منذ شهر مارس 2019، ودخول العديد من الإجراءات الاحترازية قيد التنفيذ، من انكماش نشاط الشركاء الاجتماعيين، ومن حركة النقابات المدافعة عن حقوق الطبقة العاملة، مما سمح للحكومة بتنفيذ تدابيرها المؤقتة، خاصة في ما يتصل بالخفض التدريجي للعملة المحلية، التي فقدت أكثر من 20 في المئة من قيمتها خلال السنتين الأخيرتين، ولا يزال مؤشرها سائرا في اندحار، بحسب برنامج الحكومة للعامين الجاري والقادم.

واعترف وزير التشغيل، بخلق حركة التشغيل في القطاع الحكومي، خاصة في ما عرف بـ"إسماج المؤقتين"، ووبرر ذلك بعدم تحرير المناصب المجردة وعدم تحديد المناصب المالية الواجب إنشاؤها، وعدم ملائمة مؤهلات بعض المعنيين مع

عروض العمل بنسبة 30 في المئة سنة 2020، وبالمقابل انخفض عدد تنسيبات طالبي العمل بنسبة 31 في المئة، وأن عدد عروض العمل انخفض من 437 ألف عرض سنة 2019 إلى 306 آلاف عرض سنة 2020".

وتابع جعبوب "العروض المتوفرة تركزت أساسا على قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والصناعة والخدمات، وأن 80 في المئة من هذه العروض مصدرها القطاع الخاص". وهو ما يعكس حجم المخاوف الحقيقية التي تؤرق الحكومة من وصول حالة الاحتقان إلى انفجار اجتماعي، غير مستبعد أن يتحول إلى ثورة جياح، أمام التراجع المسجل في القدرة الشرائية وفرص التشغيل، خاصة مع توجهها إلى التقليل التدريجي من المساهمات الاجتماعية الموجهة للكثير من المواد الاستهلاكية والخدمات.

المستهلك الذي يعد الضحية الأولى لهذه التصرفات، وأن الفيدرالية تدافع فعلا عن المستثمرين، لكن ليس على حساب المواطن.

ولفت إلى ارتفاع أسعار القمح في الأسواق العالمية، وارتفاع الرسوم الجمركية، مشيرا إلى شكوى منتجي العجائن الغذائية من غياب الدعم من طرف السلطات العمومية.

ومن جهته كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعبوب، خلال نفس الجلسة، أن "عدد تنسيبات طالبي العمل تراجع بنسبة 31 في المئة سنة 2020 مقارنة بالسنة 2019، وأن السنة المذكورة كانت سنة استثنائية بسبب انتشار وباء كورونا وما سببه من آثار سلبية على عالم التشغيل".

وأضاف أن "نشاط الوساطة (الوكالة الوطنية للتشغيل) شهد انخفاضا في عدد

اليمن يراهن على تمويل صندوق النقد الدولي لتعافي الاقتصاد

والدولي لتوفير الموارد المالية الضرورية لتلافي وقوع البلاد في حالة المجاعة ومضاعفة المعاناة الإنسانية لليمنيين". ويشهد اليمن نزاعا دمويا منذ ست سنوات، خلف تدهورا اقتصاديا حادا تجسد في تهاوي سعر صرف العملة المحلية إلى أدنى مستوياتها، إذ تجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد خلال الأشهر الماضية حاجز 950 ريالًا، بعدما كان مستقرا عند 215 ريالًا قبل الحرب.



سالم بن بريك
برنامج الحكومة يركز على تطوير أداء المالية العامة

وتسبب النزاع الدموي المستمر في اليمن أيضا في "أسوأ كارثة إنسانية في العالم"، حيث أصبح نحو 24 مليون يمني أي 80 في المئة من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وتنتجة نقص التمويل من المانحين للمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني في اليمن، أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي إغلاق 15 من أصل 45 برنامجا رئيسيا.

وأواخر العام الماضي، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن عن تقديم تمويل بقيمة 14 مليون يورو لدعم خدمات الرعاية الصحية لمساعدة القطاع الصحي.

عدن (اليمن) - أعربت الحكومة اليمنية عن أملها في قيام صندوق النقد الدولي بتسهيل حصولها على قروض لدعم التعافي الاقتصادي في البلاد. وذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن وزير المالية سالم بن بريك عقد عبر تقنية الاتصال المرئي اجتماعا موسعا مع المدير التنفيذي الجديد لصندوق النقد الدولي محمود محيي الدين، وجرى خلال الاجتماع مناقشة جهود الصندوق في دعم اليمن.

كما أكد بن بريك على جهود وزارته ضمن برنامج الحكومة الجديدة وخطتها لتطوير أداء المالية العامة، والدور المعول على الصندوق في دعم هذه الجهود.

وأعرب بن بريك خلال الاجتماع عن "أمله في العمل مع المدير التنفيذي الجديد للصندوق لمواصلة الخطط والبرامج المشتركة، وبقته في تفهمه لظروف اليمن وما يمر به في الوقت الراهن من تحديات تستوجب مساندة الحكومة الجديدة وتسهيل حصولها على القروض لدعم التعافي الاقتصادي".

وأشار إلى استعداد وزارته للدعوة إلى اجتماع المانحين.

من جانبه، أكد المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي "اهتمام الصندوق بتقديم كافة أوجه الدعم مالياً وفنياً لإنجاح عمل الحكومة اليمنية الجديدة"، بحسب وكالة سبأ.

كما أكد "أن التحديات المالية التي يواجهها اليمن يمكن التغلب عليها والتنسيق مع المانحين الإقليميين

وتضرر القطاعات غير المنظمة التي تعيل عائلات كثيرة. ويطلب صندوق النقد تونس بخفض العجز المالي بينما تهن البلاد احتجاجات عنيفة منذ أسبوع تطالب بتوفير فرص الشغل والتنمية الاقتصادية وسط ضائقة اقتصادية غير مسبوقة في تونس.

وتعاني المالية العامة في تونس من وضع صعب جدا حيث يُتوقع أن يبلغ العجز المالي، لسنة 2020، 11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى منذ ما يقرب من أربعة عقود.

20 مليار دينار قيمة فاتورة الرواتب خلال 2021 مقارنة بنحو 7.6 مليار دينار في 2010

وتهدف ميزانية 2021 إلى خفض العجز المالي إلى 6.6 في المئة لكن صندوق النقد الدولي قال في بيان عقب زيارة لتونس إن "هناك حاجة إلى إجراءات محددة لدعم هذا الهدف".

وتضاعفت فاتورة الرواتب في تونس إلى نحو 20 مليار دينار (7.45 مليار دولار) في 2021 من 7.6 مليار دينار في 2010. ويتوقع صندوق النقد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.8 في المئة هذا العام، مقارنة بانكماش قياسي قدره 8.2 في المئة في 2020.

صندوق النقد الدولي يطالب تونس بالتحكم في فاتورة الرواتب

الزيادة في مخصصات الرواتب عبء مزمن على المالية العامة

واعتبر الصندوق أن استجابة السلطات التونسية لوباء كورونا "بصورة استباقية" في الربع سمحت باحتواء الموجة الوبائية الأولى، لكن ذلك أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2 في المئة عام 2020.

وتوقع صندوق النقد الدولي انتعاش النمو بنسبة 3.8 في المئة عام 2021، لكنه نبه إلى أن هذا التوقع يعتمد على مدى تحسن الوضع الوبائي وسرعة التطعيم. وقدر أنه "من الضروري إعطاء أولوية مطلقة للإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية"، ودعا إلى "اعتماد خطة إصلاح واسعة النطاق وذات مصداقية" لتحقيق "نمو دائم واحتوائي وشامل على المدى المتوسط".

ويدعو الصندوق السلطات التونسية منذ زمن إلى توجيه مساعدات مباشرة للعائلات الفقيرة عوض نظام دعم أسعار بعض المواد -مثل الخبز والمحروقات- الذي يستفيد منه الجميع حاليا.

كما تدعو الهيئة المالية إلى تقليص عدد الموظفين الحكوميين وخفض الدعم الموجه للشركات العامة التي تواجه صعوبات مالية.

وبينها عدة شركات عامة -بينها الخطوط الجوية التونسية وشركة فوسفات قفصة- سوء الإدارة وضعف الاستثمار فيها وارتفاع ديونها. وفاقمت تداعيات كوفيد - 19 الأزمة الاجتماعية، لاسيما مع انهيار مداخيل قطاع السياحة المهم للاقتصاد التونسي،

جدد صندوق النقد الدولي دعوته تونس إلى ضرورة تعجيل تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها، وعلى رأسها التحكم في مخصصات الرواتب، في ظل شح الموارد لتمويل نفقات الموازنة، حيث ارتفعت الرواتب بعد عام 2011 بسبب حملة واسعة لتوطين الوظائف ورفع رواتبها تحت طائلة مطالب نقابية وسياسية، في حين تواجه تونس احتجاجات عنيفة تنادي بمطالب اجتماعية واقتصادية.

ونفذ خبراء من صندوق النقد الدولي مهمة دورية بشكل افتراضي في تونس بين ديسمبر ويناير. وانتهى برنامج دعم لأربعة أعوام أقره الصندوق لصالح البلاد في ربيع 2020 ولم يعلن منذ ذلك الحين عن برنامج مماثل.



حق التشغيل منتك